توصيات لتنظيم الأسرة

للمهندس الزراعي فوزي حليم رزق

المقدمة

يتزايد سكان العالم بمعدلات مزعجة وخطيرة ، فقد حدثت زيادة فى جيل واحد وهو الجيل الأخير تعادل كل سكان العالم منذ الخليقة إلى أول القرن الحالى تقريبا. فأصبحت المشكلة السكانية مشكلة عالمية بعد أن أصبح العالم يتزايد بمعدل اثنين فى كل ثانية ، وأصبح أكثر من ٣/٤ سكان العالم يعيشون فى حالة من البؤس والفقر يرثى لها ، ويعانون من الجوع وسوء التغذية .

وتعد مصر من أولى الدول التى تواجه المشكلة السكانية ، حيث يعتبر معدل تزايد السكان فى مصر من أعلى المعدلات فى العالم ، فقد بلغت الزيادة الطبيعية فى عدد سكان جمهورية مصر العربية فى سنة ١٩٦٠ نسبة ٢,٨ ٪ وهذا يعادل أربعة أمثال نظيره فى المملكة المتحدة ، وكانت نسبة الزيادة فى عدد السكان عندنا فى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية ١,٣ ٪ فى المتوسط ولم تتعد ١,١ ٪ عام ١٩٢٧ ، أما فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة فى السنوات الأخيرة فقد تضاعفت هذه النسبة بل زادت أكثر من الضعف ، فكانت الزيادة الطبيعية فى عدد السكان هى ٢,٢ ، ٢,٨ ، ٢,٧ ، ٢,٥ ٪ فى السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٦ على الترتيب ، بينما الزيادة الطبيعية فى عام ١٩٥٠ . فى بريطانيا ٠,٥ ٪ ، وفى ألمانيا ٠,٦ ٪ ، وفى الولايات المتحدة ٠,٧ ٪ .

ويرجع سبب الزيادة المطردة فى سكان جمهورية مصر العربية إلى انخفاض معدلات الوفيات ، فانخفض معدل الوفاة من ٢٧,٧ فى الألف عام ١٩٤٥ إلى ١٩,٢ فى الألف عام ١٩٥١ ، إلى ١٤,٤ فى الألف عام ١٩٦٩ ، ولم يصاحبها انخفاض مماثل فى معدل المواليد ، نتيجة لتقدم الطب الوقائى والعلاجى ، ونتيجة للتوسع فى الخدمات الطبية والاجتماعية وخاصة فى الريف .

● المهندس الزراعى فوزى حليم رزق : باحث اقتصادى أول بوكالة الوزارة لشئون التموين ، بوزارة التموين والتجارة الداخلية .

وإذا استمر المعدل السنوى للنمو السكانى المصرى فى الازدياد بهذا النمط ، فإن دالة النمو السكانى المصرى سوف تتخذ وضعا يكاد يقترب من الخط الرأسى، الأمر الذى يشكل الانفجار السكانى . فإنه فى خلال مائة وسبعين عاما من ١٨٠٠ إلى ١٩٧٠ ازداد عدد السكان من ٢,٥ مليون نسمة إلى حوالى ٣٤ مليون نسمة، أى بزيادة تبلغ حوالى ١٤ مثل ما كانت عليه ، بينما زادت الرقعة المزروعة فى نفس الفترة من ٢,٢ مليون فدان إلى حوالى ٦ ملايين فدان ، أى زادت فقط إلى أقل من ٣ أمثال ما كانت عليه . وقد تضاعف عدد السكان فى مصر فى نصف قرن منذ أوائل القرن الحاضر ، فقفزوا من ١٠ ملايين فى ١٩٠٠ إلى ما يزيد عن ٢٠ مليونا فى ١٩٥٠

ومما يزيد المشكلة تعقيدا وخطورة أن دالة النمو فى الرقعة المزروعة فى مصر دالة خطية مستقيمة ، كما أن الرقعة الزراعية (مساحة الحاصلات الزراعية) تزيد بمعدل سنوى ثابت يبلغ حوالى ٦١ ألف فدان سنويا خلال الفترة من ١٨٩٧ إلى ١٩٦٦ . فالرقعة المزروعة تزيد بمعدل ثابت بينما يزداد السكان بمعدل متزايد، فانخفض نصيب الفرد من المساحة المحصولية من ٠,٧ فدان إلى حوالى ٠,٣ فدان خلال الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٦٦ . وأن الفدان كان يقوم بأود شخصين فى أوائل القرن العشرين فأصبح يقوم بأود حوالى ٦ أشخاص فى الوقت الحاضر .

ونتيجة لتزايد السكان فى بلادنا بمعدل كبير يفوق المعدلات العادية ، فإن كثافة السكان فى الكيلو متر المربع الواحد تزيد سنة بعد أخرى ، فقد كانت ٤٠٦ فى سنة ١٩٢٧ ، ثم زادت إلى ٤٦٣ فى سنة ١٩٣٧ ، وإلى ٧٢٤ فى سنة ١٩٦٢ ، وقفزت إلى ٩٥٦ فى سنة ١٩٧١ ، ثم الى ١٠١٢ نسمة فى ١٩٧٢، وذلك على مستوى الجمهورية على أساس المساحة السكانية ، ومثالا للكثافة السكانية فى أحياء المدن فهى تبلغ فى حى باب الشعرية بالقاهرة ١٤٦ ألف نسمة لكل كيلو متر مربع ، أى ما يقرب من ١٥ نسمة لكل مائة متر مربع ، وما يقال عن حى باب الشعرية يمكن أن يقال عن أحياء أخرى كحى شبرا وروض الفرج والسيدة زينب وبولاق . ولا يخفى ما يتسبب عن هذه الكثافة السكانية المرتفعة من أزمات فى الإسكان والمواصلات والمرافق والتعليم وغيرها . وزيادة السكان زيادة كبيرة فى المدن دون تخطيط لها يمكن أن تتولد عنها شرور اجتماعية خطيرة ، كانتشار الجرائم والبطالة والفقر وهبوط مستوى المعيشة .

وربما كان هناك تفكير فى الالتجاء إلى الصناعة كحل لمشكلة زيادة النمو السكانى المصرى إلا أن الصناعة تعجز مهما زادت المشروعات الصناعية عن أن تستوعب الزيادة الكبيرة فى السكان ، خاصة إذا علمنا أن البطالة المقنعة فى ١٩٥٢ قدرت بحوالى ٥٥ ٪ من القوة العاملة الزراعية ، وقدرت البطالة الزراعية فى ١٩٥٤ بحوالى ٢ مليون نسمة ، أى حوالى ٤٧ ٪ من القوة البشرية الزراعية ، كما قدرت البطالة المقنعة فى ١٩٥٧ بحوالى ٢ مليون نسمة ، أى حوالى ٢٨,٥ ٪ من مجموع القوة الزراعية المقدرة بحوالى ٧ ملايين نسمة فى ذلك العام ، وقد روعى فى التقدير عدم إغفال ظاهرة تدهور الإنتاج باستبعاد الجزء غير اللازم من القوة البشرية .

وإن مشكلة استمرار تزايد السكان بالمعدلات الحالية يكون مشكلة قومية ترتبط ارتباطا وثيقا بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتعد من أخطر المشاكل التى تواجهها جمهوريتنا .

فإذا بحثنا وراء كثير من المشاكل مثل مشكلة المساكن والمواصلات والارتفاع الكبير فى أسعار اللحوم والخضر وغيرها والنقص فى الكميات المعروضة من معظم السلع الضرورية نجد أنها وليدة زيادة السكان ، كما أن مشكلة التعليم والتوظف مرتبطة تماما بهذه المشكلة ، حيث إن الإضافات الجديدة على عدد السكان تكون عالة على المجتمع وعبئا ثقيلا عليه ، وتزيد حدة أزمة الطعام والإسكان والمواصلات ويتضاعف الضغط على الخدمات الأخرى ، الأمر الذى يعنى صعوبة إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لأن الازدياد السكانى الذى يبلغ حد الانفجار السكانى كفيل بالقضاء على أى تقدم ، اللهم إلا إذا حدثت اكتشافات متوالية لموارد مرتفعة العائد كاكتشاف آبار البترول أو مناجم ذهب أو ما شابه ذلك . فإن معدلات الانتاج لمعظم السلع الغذائية الرئيسية تقل عن معدلات الاستهلاك ، وزيادة الاستهلاك تنعكس مباشرة على زيادة الاستيراد على حساب المتطلبات الأساسية للتنمية .

لذلك فإن تنظيم النسل هو العلاج لوضع حد لهذه المشكلة فى المستقبل ، وتنظيم الأسرة عن طريق تحديد عددها هو قضية المستقبل ، فهى تتصل اتصالا

مباشرا بمستقبل المجتمع من حيث استمراره ، ونموه وازدهاره . والأسرة — كما جاء فى الميثاق — هى الخلية الأولى للمجتمع ، ولابد أن تتوفر لها كل أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى ، محددة لنسيجه ، متحركة بالمجتمع كله ومعه إلى غايات النضال الوطنى ، ويعتبر استقرار المواليد هو الأساس لتنظيم الأسرة .

وانخفاض مستوى الدخول وزيادة نسبة الأمية يعملان على زيادة التناسل ، فقد دلت الدراسات الإحصائية على وجود علاقة عكسية بين مستوى الدخول الفردية وبين معدلات المواليد ، ولعل من أسباب ذلك زيادة نسبة العاملين فى الزراعة كما أن اعتماد الزراعة على الأيدى العاملة الرخيصة وخاصة الأطفال ، مما يجعل الطفل مورد رزق للعائلة واعتبار الأولاد مكسبا اقتصاديا ، بالإضافة إلى الرغبة فى إنجاب أطفال ذكور ، كما أن ارتفاع معدل وفيات الأطفال يدفعهم إلى الإكثار من الإنجاب على سبيل التحوط ، فيعوض هذا الفقد بإنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال ، ويرجع كذلك لتعدد الزوجات ، وإلى الجهل فإن المرأة الأمية هى السبب فى زيادة النسل ، وكلما زادت درجة تعليمها انخفض معدل الإنجاب ، وكلما زاد تعليم الزوج أيضا انخفضت معدلات الإنجاب .

الاقتراحات والتوصيات لمشروع تنظيم الأسرة

ونرى أن أهم الاقتراحات والتوصيات التى يجب أخذها فى الاعتبار يمكن تلخيصها فيما يلى :

(١) يراعى أن تظل عملية إنجاب الأطفال اختيارية ، باستخدام موانع الحمل نتيجة لرغبة الفرد فى تحديد حجم أسرته ، مع ما يتمشى مع حالته الاقتصادية والاجتماعية . وأن يكون دور الحكومة هو الإرشاد والتبصير وعرض نتائج الأبحاث ، فإن الأسرة لا يمكن أن تنظم نفسها بقانون يفرض عليها ، وإنما تفعل ذلك مختارة بإرادتها وعن اقتناع فيجب العمل على زيادة عدد مراكز تنظيم الأسرة بالريف لنشر طرق وسائل منع الحمل والإرشاد إلى استخدامها حتى تصل الخدمات الطبية إلى القرى والعزب التى ليس بها وحدات صحية ، والتوسع فى إنشاء مكاتب توجيه الأسرة لرعاية الأسرة والطفولة التى بدأ إنشاؤها عام

١٩٦٣ ، مع تقدم خدمات تنظيم الأسرة بشكل مستمر ودائم ، وخلق نوع من الألفة والعلاقات الإنسانية مع طبيب الوحدة عن طريق الاهتمام بالجوانب الصحية الأخرى للسيدة وأطفالها

(٢) توفير وسائل مختلفة من وسائل منع الحمل ، وإقناع كل سيدة بالوسيلة المناسبة حسب حالتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية ، فلكل وسيلة من وسائل منع الحمل فوائدها ومزاياها ، كما أن لها بعض المضايقات أو المضاعفات ، فيجب توفير كل وسائل منع الحمل الحديثة والسهلة ، وكما يجب ألا نعتمد على حبوب منع الحمل كوسيلة أولى ، لأنها تتكلف كثيرا ، كما أن السهو عن تناولها يفقدها قيمتها . فقد تبين فى إحدى المراكز أن ٣٣٪ من المترددات ينسين تناول الحبة . وقد بدأت الخدمة فى مراكز تنظيم الأسرة بالأقراص فقط ، ولم تقدم خدمة الوسائل الأخرى إلا أخيرا وعلى نطاق محدود .

ويجب تيسير السبل للفقراء للحصول على موانع الحمل بالمجان أو بثمن زهيد ، خصوصا بالريف الذين يثبت البحث الاجتماعى احتياجهم لها ، مع التتبع المستمر للسيدات اللاتى بدأن فى استعمال وسيلة تنظيم الأسرة واستمرار دراسة أسباب التخلف وعدم التردد ، وإعادتهن إلى الانتظام كلما أمكن .

(٣) يجب أن يعطى لمشروع تنظيم الأسرة أهمية كبيرة بالتركيز فى اختيار العاملين بالمراكز على العناصر المؤمنة بالمشروع ، وأن يتفرغ العاملون به لعملهم وأن تكون لهم مسئوليات محددة وسلطات تنفيذية وإدارية كاملة لسهولة المتابعة وجدية العمل .

وكذلك يجب زيادة العناية بالفحص الطبى للسيدات المترددات على مراكز تنظيم الأسرة قبل استعمال وسائل منع الحمل ، وتخصيص بطاقة لكل زوجة لديها طفلان فأكثر لتنظيم نسلها ، ولتكون بمثابة سجل للتطورات . وكما يجب أن يكون هناك سجل عام عن تنظيم الأسرة ، يدون فيه أسماء السيدات المنجبات المتخلفات عن تنظيم النسل ، وتجرى أبحاث عن أسباب التخلف .

ويجب أن تهتم كل الهيئات والمؤسسات بمشروع تنظيم الأسرة كواجب وطنى

قومى خصوصا النقابات العمالية بأن تقدم لأعضائها كافة التسهيلات لحماية الأسرة وتوعيتهم بضرورة تنظيم الأسرة فى مجالات تنظيم النسل .

(٤) الدعوة لتنظيم النسل : من المهم أن يخرج أصحاب الدعوة من مكاتبهم إلى القرى والنجوع التى يزحف منها الانفجار السكانى ، فاقتناع أهل الريف يقربنا من نقطة النجاح . وينبغى أن تعتمد خطة الدعاية على تجميع آراء الناس فى المشروع والرد عليها لتثبيت المفاهيم الأساسية وتغيير بعض العادات والتقاليد التى ترسبت فى محيط الأسرة ، وخلق جيل جديد يدعو لتنظيم الأسرة . فهناك عقبات اجتماعية مرتبطة بحياة الأفراد وطرق معيشتهم والعقائد والأفكار التى تسيطر عليهم ، ويجب أن تتغير كل أو بعض المفاهيم الاجتماعية القديمة وتغيير القيم المتوارثة وإدخال مفاهيم وقيم جديدة ، فمثلا ما زال بلوغ البنت سن ٢٠ سنة يحدث قلقا للأسرة الريفية وتجند الأسرة نفسها لزواجها ، وما زالت الفتاة بالريف تزوج قبل بلوغها السن القانونية (١٦ سنة) ، فقد تبين أن هناك أكثر من ٢٥٠ طفلة تم زواجهن بشهادات التسنين فى محافظة المنوفية عام ١٩٦٨ ، ومنهن زوجة كان عمرها ٨ سنوات ، رغم أنه ثبت أن لهن جميعا شهادات ميلاد بالمدارس .

والقرية المصرية فى حاجة إلى جهد كبير فى عملية التوعية بمشروع تنظيم النسل ، ولابد أن نستعين بدعاة من المقيمين فى القرية من البيئة المحلية ، بعد تدريبهم فى دورات تدريبية سريعة ، ويمكن الاستعانة بالمدرسات والمدرسين المنتشرين فى القرى مقابل مكافآت مالية ، فإن المشروع فى حاجة إلى حملة توعية قوية تعطيه دفعات إلى الأمام ، فلايكفى التركيز على نشر مراكز الخدمة وتوفير وسائل منع الحمل دون التركيز بوجه خاص على تغيير مفاهيم وعقائد الناس التقليدية نحو تقبل فكرة تنظيم الأسرة مع إشراك القادة المحليين والكفايات المحلية اشتراكا فعليا وعمليا فى المساهمة فى إنجاح المشروع .

(٥) العناية بالعلاقة بين الدين وتنظيم الأسرة عن طريق الوعظ الدينى داخل وخارج المساجد ، وحشد طاقات رجال الدين لكسب التأييد للمشروع ، والتركيز بجهد أكبر على التوعية الدينية ، حتى يتوافر فيهم الإيمان بالفكرة عن

فهم واقتناع علمي سليم ، فإن جزءا كبيرا من مسئولية الدعوة لتنظيم النسل يقع على عاتق رجال الدين ، وبالرغم من أنه قد بذلت جهود فى التوعية الدينية وعلاقة الدين بتنظيم الأسرة ، إلا أنها لم تصل إلى المستوى الذى يرجى منه الأثر المطلوب .

(٦) ضرورة القيام بدراسات علمية ميدانية واسعة طويلة المدى : فإن الاقتناع هو الدعامة الكبرى لنجاح المشروع ، فلا تتوافر حاليا بحوث علمية اجتماعية بيئية شاملة لأى جهة علمية مسئولة . ويجب القيام بالدراسات النفسية والاجتماعية لمختلف تكوينات المجتمع المصرى ، والبحوث التى تجرى لابد من أن تخضع لتنظيم وتنسيق على المستوى القومى ، تلافيا لتشتيت الجهود وتكرارها أو ازدواجها بين الأجهزة المختلفة ، فلا يمكن فصل النواحى الطبية عن الاجتماعية أو النفسية أو الاقتصادية . كما يجب أن تهدف البحوث إلى التعرف على المجتمعات الريفية ونمط إنجاب الأطفال واتجاهات أهالى الريف نحو تنظيم الأسرة والتعرف على المعوقات النفسية والاجتماعية والعقائدية والاقتصادية التى تتحدى نجاح المشروع ، والوصول إلى نتائج علمية سليمة والاهتمام بالبحوث التطبيقية التى يمكن تعميم نتائجها ، وإجراء البحوث العلمية المشتركة بتشجيع البحوث الجماعية التى يشترك فيها رجال الدين والأطباء والباحثون الاجتماعيون ورجال الإحصاء وغيرهم .

(٧) نعتقد أن التعليم الإجبارى لكل أطفال الجمهورية هو أهم عمل وطنى يحل الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المزمنة ، وهو الحل الجذرى لمحو الأمية التى تزيد نسبتها فى بلادنا عن ٧٠ ٪ ، كما أن حوالى ٨٤ ٪ من السيدات أميات ، وأن نتائج تعداد ١٩٦٠ تدل على أن ٨٩ ٪ من النساء المتزوجات أميات ، كما تبين أن ٧٥ ٪ من المتخلفات فى مراكز تنظيم الأسرة أميات وأن جهل الزوجات هو السبب الأول لهذه المشكلة . والتعليم هو الحل الأساسى لمشكلة تنظيم الأسرة ، ونقترح رفع سن التعليم الإجبارى إلى ١٥ سنة ، فكلما زادت درجة التعليم زاد الإقبال على تنظيم الأسرة ، فى الريف تستمد العائلة محدودة الدخل على زيادة دخلها على تشغيل أطفالها من سن السابعة ، وكل توعية مهما بلغت أهميتها ووسيلة إقناعها فإنها لن تغير من هذا الاتجاه كثيرا عن الذى

مارسته أجيال وأجيال . ونوصى بأن تبدأ التوعية بضرورة تنظيم الأسرة من الجنسين أثناء الدراسة بمراحل التعليم المختلفة .

وإذا طبقنا التعليم الإجبارى سنغلق الباب نهائيا أمامها فى الاستغلال السيء لجهد الأطفال لزيادة دخل العائلة . وأمام هذه الحقيقة ستعزف كل عائلة طريقها إلى تحديد نسلها بالعدد المعقول من الأطفال ، بأن يتحول الأطفال من مصدر رزق نتيجة لتشغيلهم إلى مصدر إنفاق بسبب تعليمهم ، وحتى يصبح عندنا جيل يعرف كيف يكون مواطنا صالحا وليس عبئا على الدولة .

(٨) اقتراح رفع سن الزواج للبنات من ١٦ إلى ٢٠ سنة ورفع سن الزواج للرجال إلى ٢٢ أو ٢٥ سنة ، فيعتبر الزواج المبكر من أهم أسباب زيادة عدد المواليد ، ولاشك أن تأجيل سن الزواج يعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى تحديد النسل ، فسوف يختزل فترة الإنجاب ، مما يؤدى إلى نقص المواليد ، كما أن تأجيل سن الزواج سينتج عنه أن الزوجين يصبحان أكثر نضوجا وأكثر تبصرا بعواقب زيادة النسل .

(٩) الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الأخرى : بالاستعانة بالخبرة الدولية ، والتعاون مع مستشارى وخبراء الأمم المتحدة فى برامج تنظيم الأسرة ، والاشتراك فى المؤتمرات الدولية ومؤتمرات الاتحاد العالمى لتنظيم الأسرة ، والاستفادة من المساعدات والمعونات الفنية والإعلامية التى تقدمها المنظمات الدولية استفادة كاملة . فلابد من الاستفادة من تجارب الدول التى سبقتنا فى هذا الميدان ، وملاحقة كل جديد وتطور فى العلوم الطبية والاجتماعية والتكنولوجية المتعلقة بتنظيم النسل ، مع اعتبار مهم جدا هو أن تتلاءم مع ظروفنا وثقافتنا وتقاليدنا . وليس من شك فى أن نجاح الاتحاد السوفيتى فى تخفيض نسبة المواليد خلال جيل واحد من ٤٢ إلى ٢٥ فى الألف ، كانت من أهم العوامل التى يسرت ارتفاع مستوى المعيشة فيه ، ولا مراء أيضا فى أن مصر فى حاجة ماسة إلى بلوغ هذا الهدف وهو تخفيض نسبة المواليد من ٣٧ فى الألف فى عام ١٩٦٩ إلى ١٧ فى الألف خلال العشرين سنة القادمة .

وفى اليابان نجحت تجربة تنظيم النسل إلى حد كبير ، فانخفضت نسبة المواليد

فى اليابان ٥٠ ٪ فى السنوات الاخيرة ، أى انخفضت نسبة المواليد إلى النصف خـــلال عشر سنوات ، من ٣٤ فى الألف عام ١٩٤٧ إلى ١٧ فى الألف عام ١٩٥٧ .

وفى الهند توجد وزارة خاصة لتنظيم الأسرة ، والشعار الجديد لها فى دعوتها لتنظيم الأسرة أن كل الملصقات تحمل شعار «ولد وبنت فقط» ، وأصدرت الصين قانونا بمنع زواج البنات قبل سن ٢٣ سنة .

(١٠) إعادة النظر فى أسلوب الحوافز المتبع حاليا ، بوضع نظام للحوافز يضمن حث العاملين والمتصلين بالمشروع لزيادة جهودهم ، فعندما منعت الحوافز عن الأطباء لمدة ثلاثة شهور كانت النتيجة انخفاض عدد المترددات ، وعندما عادت الحوافز بعد ٣ شهور ارتفع عدد المترددات ووصل فى بعض المراكز خمسة أضعاف ما كان عليه ، ونرى المساواة فى المكافآت بين الأطباء والأخصائيين الاجتماعيين ، فقد لوحظ أن مراكز التنظيم التى تضم أخصائيين اجتماعيين تردد عليها عدد أكبر من تلك التى لم تضم أخصائيين اجتماعيين ، ونقترح أن يقدم حافز مادى للزوجة لتشجيعها على التردد على مراكز تنظيم الأسرة ، وإعطاء مكافآت مالية وهدايا رمزية للعاملين والمترددات ، وتخصيص حوافز تقديرية للأسر المثالية ، وكئوس وميداليات للمحافظات وتحديد عدد معين من الأولاد (وليكن ثلاثة مثلا) الذين يكون لهم نصيب فى المواد التموينية التى تباع بأسعار مخفضة ، وما يزيد عن ذلك لا يخصص لهم نصيب . وتحديد عدد معين من الأولاد الذين يتلقون التعليم بالمجان فى المراحل العليا ، ومن يزيد عن ذلك يكون تعليمهم بمصروفات ، وتخفيض التأمينات الاجتماعية للأسرة الكثيرة الانجاب .

* * *